الشموع تبعات 2

السبت 2002/12/21 الموافق 17شوال 1423هـ العـدد «167» السنة الثامنة

الحلقة الاولى

ضرب العراق.. وصنع القرار في الإدارة الأميركية.. العراق متى؟

أميركا والعراق.. مفارقات الماضي والحاضر

أرسلوا لي خبزاً أو رصاصاً؟!

منذ سنة خلت كنت اتابع برنامجا وثائقيا على قناة "التاريخ" الأميركية، يتحدث عن المعجزة الاقتصادية اليابانية خلال نصف القرن الماضي. وقد وصف البرنامج الانبهار الاقتصادي الياباني - بداية الخمسينات- نتيجة لدمار الحرب العالمية الثانية، التي انتهت بكارثة هيروشيما "وناكازاكي"، وانتشار المجاعة والأوبئة في كافة أرجاء اليابان. وبدات القوى السياسية اليابانية تتحرك في مظاهرات دائبة، وتميل إلى الراديكالية اليسارية التي أدت إلى العديد من الاضرابات، بتأثير من تجربة الروس الصاعدة، وحسن بلائهم في الحرب. وأصبح الجنرال "ماك آرثر" -قائد القوة الأميركية في اليابان- حائرا في التعامل مع الواقع السياسي المتفجر في اليابان، والذي يهدد بتدمير كل المكاسب الأميركية على جبهة المحيط الهادئ خلال الحرب.

بعد طول تفكير وتامل قرر "ماك ارثر" ان يستغيث بالكونغرس الأميركي، فكتب إلى الكونغرس رسالة شخّص فيها الواقع الاجتماعي والاقتصادي البائس في اليابان، ثم ختمها بطلب رجاء "ارسلوا لي خبزا او رصاصا". لم يكن اليابانيون في نظر "ماك ارثر" بشرا من لحم ودم، بل مجرد "اشياء" او "لوجستيك". ولم تكن مجاعة الشعب الياباني في نظره مشكلة إنسانية، بل مشكلة استراتيجية، تعامل معها تعاملا فنيا محضا، وكان حلها بالخبز أو بالرصاص متساوي الطرفين في قلبه المتجرد. وتلك هي البراغماتية الأميركية في أسمى معانيها.

تذكرت هذه القصة وانا اقلب صفحات التعاون العسكري السري بين العراق وأميركا في الثمانينات، وما تلا ذلك من تدمير للبنية العسكرية والمدنية العراقية على أيدي الاميركيين فيما بعد، وتهديد باعادة غزو العراق اليوم.هل كان "ماك ارثر" ذا قلب رقيق؟

كان "ماك ارثر" مستعدا للتعامل مع المشكلة اليابانية بخبار "الخبز": خبز تدفع أميركا ثمنه، ولم يحصر الامر في خبار "الرصاص"، اما في الحالة العراقية فان خبار الخبز لم يكن مطروحا ابدا في يوم من الأيام ولو دفع العراق ثمنه- وإنما كان خبار الرصاص، بل الإبادة الجماعية بالجوع والمرض هو الخيار الوحيد اولا واخيرا

محمد بن إختار الشنقيطي (*)

■ هل كان "ماك آرثر" ذا قلب رقيق؟
■ من دولة إرهابية إلى حليف إستراتيجي.
■ إنما هي طريقة أخرى للقتل".
■ مشاركة جدية في الحرب ضد إيران.
■ القيادة العراقية وعدم الوعي بالكون.

ولابد من التنويه بدءا بان قلب "ماك آرثر" كان قلبا رحيما جدا بالمقارنة مع قلوب بعض القادة الأميركيين في تعاملهم مع العراق. وإليك المثال: في يوم ١٩٩٦/٠٥/١٢ اجرت قناة "سي بي إس" مقابلة مع وزيرة الخارجية الأميركية حينها مادلين اولبرايت، وكان من أسئلة المقابلة هذا السؤال: "لقد سمعنا عن موت نصف مليون طفل عراقي، وهذا اكثر من عدد ضحايا هيروشيما، وانت تدركين ذلك، أليس هذا ثمنا فادحا؟" وجاء رد الوزيرة الأميركية: "اعتقد ان هذا خيار صعب جدا، لكنه ثمن يستحق دفعه". (صحيفة الإندبندنت يوم ٢٠٠٢/٠٩/٢٥).

كان "ماك آرثر" مستعدا للتعامل مع المشكلة اليابانية بخبار الخبز: خبز تدفع أميركا ثمنه، ولم يحصر الامر في خبار الرصاص، اما في الحالة العراقية فان خبار الخبز لم يكن مطروحا ابدا في يوم من الأيام -ولو دفع العراق ثمنه- وإنما كان خبار الرصاص، بل الإبادة الجماعية بالجوع والمرض هو الخيار الوحيد أولا وأخيرا. أرأيت ما أرق قلب "ماك آرثر" وما أرهف مشاعره؟ لكن مفارقات العلاقة بين أميركا والعراق خلال العقدين الأخيرين لا تنحصر في الجانب الأميركي، بل تشمل الجانب العراقي أيضا.

إنها محنة مركبة وتحالف مرير بين الاستبداد والاستعمار. فالملك القصة الحزينة من البداية: من دولة إرهابية إلى حليف إستراتيجيكان العراق منذ الخمسينات تقوده قيادات يسارية أو قومية، وظل دائما نشازا بين جيرانه الذين انخرطوا ضمن الإستراتيجية الأميركية منذ نصف قرن. فهو بحكم الإيديولوجيا والمواقف السياسية يعتبر من أعداء أميركا في المنطقة العربية. وقد ضمت وزارة الخارجية الأميركية العراق إلى لائحة الدول الراعية للإرهاب عام ١٩٧٩ بسبب دعمه لبعض فصائل المقاومة الفلسطينية. لكن البراغماتية الأميركية التي تدرك كيف تستفيد من العبو ومن الصديق على حد سواء، دفعت الأميركيين إلى رفع اسم العراق من تلك اللائحة السوداء، حينما اعلن حربه المشؤومة على إيران واكتسح نصف اراضيها. كانت إدارة الرئيس ريغان هي التي اتخذت قرار محو اسم العراق من لائحة الدول الراعية للإرهاب عام ١٩٨٢، لتفتح الباب لتعاون إستراتيجي بين البلدين ضد إيران. وبناء على نصيحة من مدير "السي اي أي" حينها وليليام كيسي أصدر ريغان أوامره إلى وزير الدفاع ومدير "السي اي أي" في نفس العام بتزويد العراق بالمعلومات العسكرية عن إيران، وبالاستشارات التخطيطية، وبالسلاح، وضمان عدم نقص الذخائر وسيارات النقل العسكري لدى العراق. وفي العام ذاته والذي يليه بدأ العراق باستخدام اسلحته الكيميائية ضد الإيرانيين، ومنها غاز الخردل وغاز الأعصاب، ولم يؤثر ذلك بطبيعة الحال في علاقته الإستراتيجية بأميركا، رغم اطلاع الأميركيين على ذلك، بل اعترف وزير الخارجية الأميركي حينها "جورج شولتز" في مذكراته. ويظهر تقرير للسي اي اي كتب حينها ان الأميركيين اعتبروا ذلك تفوقا تكتيكيا "ضروريا للعراق على إيران".

× كاتب موريتاني مقيم بالولايات المتحدة
المصدر : الجزيرة نت

النفط والضربة الأميركية الوشيكة للعراق

الحلقة الثانية
بقلم/ د.مصباح نعوش(*)

النفط والديون الخارجية
يمكن تقسيم ديون العراق إلى ثلاثة أقسام:

ديون مصرفية. قيمتها ١٤ مليار دولار ناجمة عن قروض تجارية عقدت مع عشرات المؤسسات المالية وتتسم بارتفاع أسعار الفائدة وقصر مدتها..

وديون عسكرية. قدرها ٢٩ مليار دولار ترتبت بسبب مشتريات من روسيا وفرنسا والمانيا وإيطاليا.

وديون خليجية. قدرها ٤١ مليار دولار. ٢٧ مليار دولار بشكل قروض نقدية و١٤ مليار دولار بصورة مبيعات نفطية لصالح العراق.

بسبب حرب الناقلات خلال الحرب ضد إيران لم يستطع العراق تصدير النفط عبر الخليج. فوقع اتفاق عام ١٩٨٣ مع السعودية والكويت لبيع لصالح العراق ٢٠٠ الف ب/ي من النفط السعودي و ١٢٥ الف ب/ي من النفط الكويتي. تسلم الإيرادات للعراق على ان تسدد لاحقا ببيع كميات مماثلة من النفط العراقي لفائدة السعودية والكويت. وتجدر الإشارة إلى صعوبة تحديد الديون الخليجية بصورة دقيقة نظرا لعدم وجود إحصاءات حولها. فالأرقام المذكورة اعلاه تقديرية. اضف إلى ذلك ان مبلغ مبيعات النفط لم يحدد في الاتفاق. إذ لا يطلب من العراق سداد ١٤ مليار دولار بل أن يبيع في وقت لاحق وملائم ٢٠٠ الف ب/ي لصالح السعودية و١٢٥ الف ب/ي لصالح الكويت إلى ان يتم سداد الحجم الكلي للمبيعات. وعلى هذا الأساس، ينبغي دفع ١٤ مليار دولار إن تعادلت أسعار النفط في فترة السداد قياسا بفترة التمويل. وبالتالي يرتفع الدين او ينخفض تبعا لهذه المعادلة ومن دون فوائد.

مصادفة تكرر نفط دولفات إثر وقف العراق تصدير النفط احتجاجاً على قرار الأمم المتحدة بتمديد القرار النفط مقابل الغذاء لمدة خمسة أشهر (أرشيف)

في نهاية الثمانينات كان العراق يدفع حوالي سبعة مليارات دولار سنويا لخدمة ديونه اي ٦٤٪ من حصيلة صادراته الكلية وهي نسبة مرتفعة جدا لا يتحملها أي اقتصاد حتى لفترة قصيرة. عندئذ أبرم البلد عدة اتفاقات مع الدول والمؤسسات المالية الدائنة لإعادة جدولة ديونه المستحقة. وعلى اثر أزمة الكويت توقف العراق عن السداد. إذ لا توجد في قرارات مجلس الأمن أي إشارة إلى ضرورة الوفاء بالالتزامات المالية الناجمة عن حرب الخليج الأولى. وهكذا تراكمت متاخرات السداد لتصل حاليا إلى ٤٠ مليار دولار. يصبح إذن الحجم الكلي لديون العراق حوالي ١٣٦ مليار دولار أي ١٥٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يحتل العراق المرتبة العربية الأولى من حيث حجم ديونه الخارجية.

لكن الأزمة المالية لا تتوقف عند هذا الحد بسبب الالتزامات المالية المفروضة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالتعويضات عن احتلال الكويت والبالغة ٢٤٠ مليار دولار (ذكر هذا الرقم في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢ عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية). اضف إلى ذلك نفقات الحرب المقبلة التي ترمي الولايات المتحدة شنها والتي ستعتبر دينا على العراق إن تغير نظام الحكم واستقرت حكومة ببغداد موالية لواشنطن. ويتوقع ان تصل هذه النفقات إلى اكثر من ١٠٠ مليار دولار. ستدفع الولايات المتحدة وبريطانيا والبابان جزءها الاكبر. وبسبب الحرب القادمة سيتعين إعادة تعمير البلد بمبلغ مماثل على الاقل.

يرى البعض أن الولايات المتحدة ستقدم المساعدات اللازمة للخروج من المأزق المالي شريطة إسقاط نظام الحكم ببغداد. والواقع، أن هذا الاعتقاد نجم عن رؤية ضيقة للعلاقات الدولية الأميركية وعن غياب تحليل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة. فقد دلت التجارب أن مساعداتها تحكمها عدة شروط منها محاباة شركاتها وتقديم تسهيلات عسكرية لجيوشها وعقد معاهدة سلام مع إسرائيل تتباهى فيها الانتخابات وكذلك دعم مواقفها في المحافل الدولية ونقل نمط حياتها الاجتماعية. وبغض النظر عن هذه الشروط فإن المساعدات الأميركية محدودة ولا توجد نية لزيادتها بسبب المشاكل المالية. الولايات المتحدة أكبر مدين في العالم على الإطلاق وتشكو ميزانيتها الفدرالية وموازينها الخارجية من عجز مزمن. لو وجهت جميع المساعدات الأميركية للعراق لما أمكن معالجة الأزمة. ناهيك عن أن المساعدات ليست هبات بل قروض بشروط ميسرة يجب سدادها لاحقا.

مشكلة الصناعة النفطية

في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١ اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ٧٠٦ القاضي بالسماح للعراق بتصدير كمية من النفط مقابل الغذاء والدواء. ثم اتخذ في أبريل/ نيسان ١٩٩٥ قرارا آخر رقم ٩٨٦ الذي رفع حجم الصادرات. وفي الحالتين لم يشرع بالتصدير في الوقت المحدد. وبعد جولات طويلة وعريضة من المفاوضات بين الجانبين العراقي والأممي استغرقت أكثر من سنة وضعت "الترتيبات النهائية" لتطبيق القرار رقم ٩٨٦ في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦، ولا يخفى على أحد الفرحة الكبرى التي غمرت العراقيين بعد معاناة دامت أكثر من ست سنوات. ولكن سرعان ما تبددت الفرحة عندما تبين أن هذه الكمية من النفط لا تكفي للغذاء ناهيك عن تعذر تطبيق القرار المذكور.

بتقسيم برنامج النفط مقابل الغذاء إلى فترات. كل فترة تستغرق ١٨٠ يوما. وبين الجدول التالي (مقتبس من نشرات مكتب برنامج العراق التابع للأمم المتحدة) حجم وقيمة الصادرات النفطية حسب كل مرحلة خلال الفترة الواقعة بين ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦ (بداية المرحلة الأولى) و٢٦ أبريل/ نيسان ٢٠٠٢ (نهاية المرحلة الحادية عشرة).

في المراحل الأولى والثانية والثالثة لم يوافق مجلس الأمن على تخصيص أي مبلغ للصناعة النفطية العراقية. وغني عن البيان أن قطع الغيار ضرورية جدا ودونها تتدهور الصناعة النفطية وينخفض إنتاجها. ويختلف حجم المبالغ الذي يتعين رصده لهذه الصناعة حسب الدول. في بعض مناطق الولايات المتحدة يصل المبلغ إلى عشرة دولارات للبرميل الواحد وينخفض إلى خمسة دولارات في أوروبا. أما في بلدان الخليج والعراق فيتطلب إنتاج البرميل إنفاق ١.٢٥ دولار. يوزع هذا المبلغ على عدة أبواب أهمها كلفة الإنتاج وتطوير إنتاجية الحقول القديمة واكتشاف حقول جديدة وإصلاح المنشآت.

إن رفض مجلس الأمن في المراحل الثلاث المذكورة بفسر تعثر الإنتاج حيث بلغ على التوالي ١.٣ و ١.٤ و ٢.٠ مليون ب/ي اي بمعدل يقل عن نصف قدرة البلد. لم يجد المجلس حكمة من الموافقة على تزويد العراق بقطع الغيار مادامت قراراته في تلك الفترة تضع حدا أعلى لقيمة الصادرات بملياري دولار. ويلاحظ ان حجم الإنتاج في المرحلة الثالثة ارتفع بنسبة ٥٥٪ مقارنة بالمرحلة الأولى في حين هبطت قيمة الصادرات بنسبة ٣٪. ويعود السبب الأساس إلى تراجع أسعار الخامات في السوق العالمية. خلال هذه الفترات الثلاث اتضح ان الإيرادات المسموح بها لا تكفي لتمويل برنامج النفط مقابل الغذاء والتعويضات. كما يشجع هذا الأمر على بيع النفط خارج نطاق هذا البرنامج. إذ لم يعد خافيا على احد أن العراق يبيع كميات من النفط بأسعار منخفضة عبر الخليج وتركيا وإيران.

أما الصادرات إلى الأردن فلها وضع خاص، بعد توقف الإمدادات السعودية للأردن في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ اصبح العراق يصدر النفط له بموجب اتفاقات ثنائية تتجدد سنويا. في عام ٢٠٠١ استورد الأردن ٣٦,٥ مليون برميل (منها ٢.٢٩ مليون برميل من الخام و٧.٣ ملايين برميل من المنتجات المكررة). بلغت القيمة الكلية لهذه المبيعات ٧٦٣ مليون دولار. وتنقسم إلى قسمين. اولهما تجاري بقيمة ٤٥٠ مليون دولار وثانيهما مجاني بقيمة ٣١٣ مليون دولار. وقد جرت العادة بين البلدين منذ عام ١٩٩١ على هذا التقسيم وعلى تحديد السعر التجاري للبرميل. ولا توجد اعتراضات دولية على هذه الاتفاقات رغم أن بعض الدبلوماسيين يضعونها في قائمة "المبيعات غير المشروعة الممكن قبولها".

في المرحلة الرابعة سمح مجلس الأمن برصد ٣٠٠ مليون دولار تقتطع من حساب العراق لتمويل مستلزمات الصناعة النفطية فارتفع الإنتاج بنسبة ١٥٧٪ وازدادت قيمة الصادرات بنسبة ٤١٪ قياسا بالمرحلة الأولى. ووافق المجلس على مبلغ مماثل للمرحلة الخامسة. ثم طلب الأمين العام للأمم المتحدة مضاعفة المبلغ. ولم يتم المجلس هذا الطلب إلا في نهاية الثلث الأول من عام ٢٠٠٠ (قراره رقم ١٢٩٣) حيث خصص ٥٦٤ مليون دولار (٦٠٠ مليون يورو) على أن توافق لجنة العقوبات على كل عملية شراء لقطع الغيار والمواد الأخرى.

لا تقتصر المشاكل إذن على اتخاذ القرارات بل تشمل أيضا تطبيقها الفعلي. هنالك عقود كثيرة لم تنفذ بسبب معارضة أو مماطلة لجنة العقوبات بحجة أو بأخرى كالاستخدام المزدوج للمواد والمعدات أو دون حجة. وتتخذ هذه اللجنة قراراتها بالإجماع أي يحق لأي دولة ممثلة فيها استخدام الفيتو دون تقديم مسببات. لا توجد فيها قواعد واضحة لسير الأعمال وليست ملزمة باتخاذ القرارات خلال فترة زمنية محددة. إنها المؤسسة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تعمل على هذا النحو. لذلك لم تصل إلى العراق قطع الغيار بالمبالغ التي تمت الموافقة عليها في مجلس الأمن. حسب تقارير وزارة النفط العراقية انتج البلد خمسة مليارات برميل بين أغسطس/ آب ١٩٩٠ ويونيو/ حزيران ٢٠٠٠ في هذه الفترة تمت الموافقات على شراء معدات للصناعة النفطية بمبلغ ١.٨ مليار دولار.

وبعملية حسابية بسيطة نستنتج أن المبلغ المخصص للبرميل الواحد ٠.٣٦ دولار أي ٢٩٪ فقط من المبلغ اللازم للصناعة النفطية العراقية (١.٢٥ دولار). يضطر البلد إذن إلى الاعتماد على وسائل أخرى للحصول على قطع الغيار منها استخدام بعض إيرادات الصادرات الخارجة عن قرارات مجلس الأمن بالاتفاق مع شركات أجنبية (روسية خاصة) مقابل امتيازات تجارية. ورغم هذه الوسائل لا تزال الصناعة النفطية العراقية تحتاج إلى إعادة بناء وتطوير، بل سيصيبها ضرر فادح إن قررت الولايات المتحدة توجيه ضربة عسكرية.

كاتب عراقي مقيم في فرنسا

صحيفة «الشموع» ونهج رفض الآخر

○ عندما احتجز رئيس تحرير صحيفة «الشموع» وزميله فإن أول من تحرك للدفاع عنهم زملاؤهم من الصحفيين العاملين في صحف المعارضة وعندما منعت «الشموع» من الصدور كانوا هم أيضاً أول من وقف ضد ذلك القرار، وعندما بدأت محاكمة رئيس تحرير «الشموع» كانت قاعة المحكمة تمتلئ بهؤلاء الصحفيين الذين يعملون في صحف المعارضة والمستقلة، وكان ذلك حركة تضامنية منهم مع زملاء في المهنة رغم أن أغلبيتهم كان يختلف مع ما تطرحه «الشموع» من افكار، ولكن هم في وقفتهم تلك كانوا يعبرون عن إيمانهم بان الآخر له الحق في التعبير عن رأيه حتى ولو كان مختلفاً وكان ذلك تطبيقاً خلاقاً وفعلياً لمقولة الفيلسوف الفرنسي فولتير «قد نختلف في الراي ولكني مستعد أن أقدم حياتي لكي تقول رايك» إن هؤلاء الصحفيين لم يعمهم تعصب أحمق للفكر الذي يعتقدونه ولا انتماؤهم للأحزاب التي يكتبون في صحفها، بل وقفوا معاً ومن جميع الأحزاب يدافعون عن صحيفة «الشموع» وعن رئيس تحريرها وزميله، لأنهم نظروا إلى القضية من ناحية الحق لكل واحد في التعبير عن آرائه واعتبروا القضية هي قضية فكر وحرية راي، وسطروا في صحفهم ووقفوا واعتصموا دفاعاً عن «الشموع».

محمد فارع الشيباني

واذكر حينها عندما أفرج عن رئيس تحرير «الشموع» أنه كان متأثراً للموقف النبيل الذي وقفه زملاؤه في المهنة وكيف انهم سموا فوق خلافهم معه. ومن أجل حقه في أن يعبر عن رأيه، ومن كثرة تأثره كان يحضر اعتصاماً للصحفيين في مقر نقابتهم لإطلاق سراح الكاتبين إبراهيم حسين الباشا وعبدالرحيم محسن والذي كان من أروع الاعتصامات للصحفيين، فقد كان يحضره الناصري والإصلاحي والاشتراكي والبعثي والمؤتمري - بدون خلافات لان القضية كانت تخص الجميع وهي حرية الراي وحرية التعبير واعترافاً من كل واحد بالآخر.

ولقد اعتقد الجميع - وانا واحد منهم - انه لو عادت «الشموع» للصدور مرة أخرى فإنها سوف تكون مختلفة وانها سوف تطبق مقولة «الراي والراي الآخر» ولكن للأسف فقد عادت «الشموع» ولكن لكي تستمر في نهجها وفي أسلوبها الرافض للآخر بل ازدادت شراسة إلى درجة تخوين الآخر واعتباره غير وطني وانه يبيع الوطن للأمريكان وانهم يستجدون أمام بوابة السفارة الأمريكية وغيرها من السفارات الأوروبية - لقد عادت «الشموع» لتعلن حرباً على أحزاب المعارضة او بالأصح أحزاب اللقاء المشترك وعلى صحفها، والذي يعني بصورة غير مباشرة الصحفيين العاملين في تلك الصحف.

لقد اصبحت «الشموع» تكيل الاتهامات على أحزاب اللقاء المشترك اكثر مما تكيله صحف السلطة - والتي لم يشارك العاملون فيها في أي فعالية اعتصام من أجل «الشموع» او غيرها.

إن من حق صحيفة «الشموع» أن تقول رايها وهذا حقها وان ترد على مواقف أحزاب المعارضة وصحفها لكن بالنقاش الجدي ومقارعة الحجة بالحجة لا الاتهام بالخيانة وعدم الانتساب والعمل من أجل الوطن فلا يحق لها ان تنصب نفسها حكماً وقاضياً إلى درجة استعداء الجماهير والسلطة.

واسمحوا لي كما أرجو ان تسمح لي «الشموع» ان اقتبس بعض ما جاء في صفحاتها مؤخراً مثل «إثر خدمات يقدمها زوار عتبة سفارة امريكا ممن يبدي تعاونه بلا أخلاق ولاقيم مع سيده (جيمس ادموند هول) ليس من حقه ان يتحدث عن السيادة فهو مجرد داخل نفسه من الحق منزوع القرار الذاتي بلا هوية ولاضمير ولا انتماء وطني» وتضيف «الشموع» في نفس مكان كلمة «الشموع» ما يلي: «فأحزاب المعارضة مدعوة إلى المراجعة حتى يكون إيماننا بالسيادة الوطنية كاملاً غير منقوص» والمقصود بهذا واضح ولايحتاج إلى تفسير.

ولناخذ عينة أخرى مما تكتبه «الشموع» عن أحزاب المعارضة لذلك وجد هؤلاء الانفصاليون انفسهم معزولين عن الواقع يستجرون الخيبة والأغرب ان تتخذ الأحزاب القومية نفس الموقف كما هو على سبيل المثال حزب البعث بقيادة قاسم سلام وأحزاب أخرى راهنت على الانفصال.. إلخ، وهذا ما تقوله «الشموع» عن الصحفيين وصحافة أحزاب المعارضة «ولعل القارئ لصحف أحزاب المعارضة يجدها وقد سودت صفحاتها المقيتة بالأخبار المزورة والادعاءات بوجود تفجيرات واشتباكات بين القبائل والقوات المسلحة. إلخ» ولكن عندما كتبت تلك الصحف عن احتجاز رئيس تحرير «الشموع» وزميله ومنع صدور «الشموع» فهل كانت تسود صفحاتها المقيتة بالأخبار المزورة أم انها كانت تنقل اخباراً صحيحة ومؤكدة؟!

إن أحد أسباب رفض الشعوب للنظم الشمولية والدكتاتورية هو رفضها للآخر. رفضها لكل مايتعارض مع اطروحاتها وشعاراتها ولذلك كانت تعتبر كل من يعارضها بانهم خونة وانهم عملاء اما للمستعمرين السابقين أو للإمبريالية العمالية وانهم يبيعون وطنهم مقابل مبالغ زهيدة.

وكان المعارضون يزجون في السجون وفي أحسن الاحوال يمنعون من إبداء آرائهم أو نشرها أو قولها حتى وإن كانت تلك الآراء لمصلحة الوطن. وكانت النظم الشمولية تسيطر على جميع وسائل الإعلام من صحافة وتلفزيون وإذاعة وحتى حق إصدار الكتب ولذلك سقطت لأننا الآن نعيش عصر الشعوب وهو عصر الحريات عصر القبول قبل كل شيء وبعد كل شيء بالآخر وبان له الحق في ان يعبر عن رأيه حتى ولو اختلف مع رأينا وما نراه انه الصواب..

وأخيراً لكي نعيش في وطن يسوده السلام الاجتماعي يجب ان يسود نظام الراي والراي الآخر.. حفظنا الله جميعاً لما فيه مصلحة وطننا..

..... الثوري